

وتعتمد هذه الرسالة ، بشكل رئيسي ، على « اتفاق الاطار » الذي تم التوصل اليه في مؤتمر كامب ديفيد ، في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ . واهم ما نص عليه هذا الاتفاق هو « وجوب اشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، بحيث تمر هذه المفاوضات في ثلاثة مراحل : تطبيق حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، تنسحب بموجبيه الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية حال انتخاب سلطة الحكم الذاتي من قبل السكان . ثانيا ، ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد تضم هذه المفاوضات وفدا من مصر والاردن ووفدا من الفلسطينيين في الضفة والقطاع . او فلسطينيين اخرين حسب ما يتفق عليه . وتجري المفاوضات حول اتفاق يحدد مسؤوليات الحكم الذاتي في المناطق ، ويتم ضمان الامن الداخلي والخارجي والنظام العام بواسطة تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين ، اضافة الى ذلك تشترك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة ، وتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود ، كذلك يتم توزيع القوات الاسرائيلية في مراكز ثابتة ومحددة . ثالثا ، ان نبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة الحكم الذاتي (المجلس الاداري) في الضفة والقطاع . وان تبدأ المفاوضات لتحديد الوضع النهائي بهذه المناطق وابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن في اسرع وقت ممكن ، من دون ان تتأخر عن السنة الثالثة بعد بداية الفترة الانتقالية . وستجري هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردنيين والممثلين المنتخبين لسكان الضفة والقطاع ، حيث سيرعرض الاتفاق نتيجة هذه المفاوضات على التصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة » (٢) .

أما بالنسبة للقدس ، فقد تم تبادل رسائل بشأنها بين كل من بيغن والسادات وكارتر حول موقف كل منهم من المدينة ، حيث عاد بيغن واكد في رسالته موقف اسرائيل المعروف من اعتبار المدينة موحدة وعاصمة لاسرائيل .

وتجدر الإشارة الى ان ما تم التوصل اليه ، سواء في كامب ديفيد او في معاهدة السلام المنفردة بين اسرائيل ومصر، نتيجة لمفاوضات ثلاثية بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة ، دون مشاركة احد من الفلسطينيين ، سواء من المناطق المحتلة او خارجها . وسنحاول هنا كشف الموقف الاسرائيلي على حقيقته من مشروع الحكم الذاتي ، من خلال تتبع ما تم خلال تلك المرحلة من المفاوضات ورصد مواقف الشخصيات والدوائر ذات النفوذ في اسرائيل ، وكمؤشر لموقفها في المفاوضات الحالية .

الحكم الذاتي كما تطرحه اسرائيل

تستعد الحكومة الاسرائيلية الآن لخوض المرحلة الثانية من المفاوضات مع مصر والولايات المتحدة ، بشأن تطبيق مشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة . وهي تعمل على بلورة مواقف محددة ، ومقترحات اولية ، لعرضها في بداية المفاوضات . وقد شكلت حكومة اسرائيل لهذا الغرض لجتنتين وزاريتين : الاولى موسعة ، وتتألف من ١١ وزيرا برئاسة بيغن نفسه ، للبحث في « مواقف اسرائيل الثابتة » من مسألة الحكم الذاتي ، والثانية تتألف من ٦ وزراء ، ويترأسها وزير الاديان يوسف بورغ (من الحزب الديني القومي المعروف بتعصبه الشديد لمسألة الاحتفاظ بالضفة الغربية وغزة) . ومن المفروض ان تتولى هذه اللجنة مسؤولية المفاوضات مع الطاقمين المصري والاسرائيلي ، بعد ان تحصل على توجيهات محددة من اللجنة الموسعة .